هبط 9 بالمئة منذ بداية العام

تباطؤ نمو الاقتصاد الأميركي يفاقم أزمة الدولار

تباطؤ في الاقتصاد الاميركي

وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي فإن نمو الاقتصاد الأمريكي لهذا العام سيكون أبطأ مقارنة بتقديرات الصندوق السابقة، حيث خفض الصندوق معدل النمو الأمريكي المتوقع من 2.3 في المائة إلى 2.1 في المائة خلال عام 2017.

وبطبيعة الحال تبدو تلك التقديرات سلبية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، لكنها وبخلاف التوقعات لم تنعكس سلبا على سعر صرف العملة الأمريكية في الأسواق العالمية، بل العكس كان صحيحا، على الرغم من تراجعه نحو 9 في المائة منذ بداية العام الجاري، حيث تحسن سعر صرف الدولار نسبيا في مواجهة منافسيه من العملات الدولية الأخرى، وأفلح في تحقيق بعض المكاسب ليعوض خسائر الأسبوع الماضي. ويبدو الموقف غريبا نسبيا، فسريعا ما تنعكس التقييمات السلبية أو الإيجابية لمعدل نمو اقتصاد من الاقتصادات، على معدل سعر صرف عملة الدولة محل التقييم. فترتفع أو تنخفض كرد فعل على معدل النمو المتوقع مستقبلا، إلا أن الدولار يبدو في كثير من الأحيان نشاذا لتلك القاعدة.

"الاقتصادية" استشرفت آراء عدد من الخبراء والمصرفيين للتعرف على مستقبل الدولار في ظل توقعات صندوق النقد الدولي بشأن انخفاض معدل نمو الاقتصاد الأمريكي.

ويبدو الخبير المصرفي إدوارد هار متشائما تجاه وضعية الدولار بصفة عامة، وأكد لـ"الاقتصادية" أن: "التحديات التي تواجهها العملة الأمريكية في الوقت الحالي، تعد الأكثر حدة وخطورة منذ انهيار قاعدة الذهب. وقال: بالتأكيد لا يزال الدولار العملة الأقوى والأكثر تأثيرا في العالم، لكنه لم يعد العملة الوحيدة في العالم التي يمكن الارتكان عليها. فاليوان الصيني وعملات عديد من الاقتصادات الناشئة وحتى اليورو الذي عانى لفترة طويلة التراجع الآن تكسب أرضية على حساب الدولار".

ويؤكد أن التقلب ارتفاعا وانخفاضا في سعر صرف الدولار الذي حدث خلال بعض فترات الأشهر الماضية، ارتبط بتكهنات وترجيحات أكثر من ارتباطه بأسباب واقعية ملموسة، فالتفاؤل الذي ساد الأسواق بشأن خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لإصلاح البنية الأساسية الأمريكية، أوجد مناخا إيجابيا بشأن الطلب على الدولار، والآن ومع تراجع الزخم بشأن تأثير خطة الإصلاح الضريبي للرئيس الأمريكي، التي كان من المفترض أن تشمل تخفيضات ضريبية واسعة النطاق لصالح الرأسمالية الكبيرة، واعتقدت الأسواق حينها أنها تتضمن وسيلة أخرى للتحفيز الاقتصادي، لم يتخذ بشأنها أي قرار.

الخبيرة الاستثمارية سو توماس لا تنفي تأثير تلك العوامل على سعر صرف الدولار أمام العملات الدولية الأخرى، لكنها لا تعتقد أن تلك هي العوامل الجوهرية في تحديد قيمة العملة الأمريكية.

وتشير لـ"الاقتصادية" إلى أن العامل الجوهري والمتحكم الأساسي في سعر صرف الدولار هو معدل الفائدة لدى المجلس الفيدرالي الأمريكي، فمجرد توقع المستثمرين والأسواق بدرجة عالية من اليقين بأن الفيدرالي الأمريكي ينوي رفع أسعار الفائدة، ازداد الطلب على الدولار، وتحولت الاستثمارات الدولية وجهتها للأسواق الأمريكية.

للسيطرة على المخاطر

تنظيم صارم لتداولات السوق المالي في الصين

مقر البورصة الصينية

قال البنك المركزي الصيني ، إنه سينظم التداول المالي بصرامة وسيشدد القواعد المنظمة للتعاملات المالية عبر الإنترنت في الوقت الذي يتطلع فيه صناع السياسات للسيطرة على المخاطر، فيما أسماها المنظمون بالأسواق المالية "المضطربة". وأكد بنك الشعب الصيني في بيان نشر على موقعه الإلكتروني إن الصين ستشدد الرقابة المنسقة بين مختلف الأجهزة التنظيمية على بنيتها التحتية المالية ومؤسساتها المالية المهمة.

جاء البيان عقب اجتماع داخلي في البنك المركزي بقيادة محافظه تشو شياو تشوان، وفقا لـ"رويترز".

وكان الرئيس الصيني شي جين بينج قد قال الأسبوع الماضي إن البنك المركزي سيضطلع بدور أكبر في الإشراف على القطاع المالي لكن لم تتوافر تفاصيل كثيرة بخصوص عمل لجنة جديدة للاستقرار المالي. وفسر بعض المحللين البيانات الصادرة عن ضرورة ضبط القطاع المالي بأنها علامة على أن تشديد السياسة النقدية سيستمر. غير أن البنك المركزي أكد أمس، أنه سيحافظ على نمو مناسب للائتمان وعلى استقرار السيولة في الأساس مع خفض التكاليف التمويلية "للاقتصاد الحقيقي". وأضاف البنك أنه سيمضي قدما في خطته الرامية لإضفاء مزيد من الطابع الدولي على العملة الصينية بينما سيحافظ على سعر صرف اليوان "مستقرا عند مستوى معقول". يشار إلى أن الرئيس الصيني شي جين بينج أكد أن البنك المركزي سيضطلع بدور أكبر في الإدارة الحصيفة للاقتصاد الكلي وفي تفادي المخاطر الشاملة التي تهدد النظام المالي. وقال شي خلال مؤتمر الأسبوع الماضي، إن الأمن المالي جزء مهم من الأمن القومي، مضيفا أن الصين ستعزز قيادة الحزب الشيوعي للقطاع المالي. ونقلت وسائل إعلام حكومية عن الرئيس الصيني قوله إنه سيجري أيضا تشكيل لجنة للاستقرار المالي والتنمية تحت إشراف مجلس الوزراء. ولم تذكر مزيدا من التفاصيل عن اللجنة أو سبل تعزيز دور البنك المركزي. وتشرف جهات تنظيمية عديدة على أجزاء مختلفة من القطاع المالي المعقد في الصين ولا تملك جهة واحدة منها صورة كاملة عن حركة رؤوس الأموال في النظام. ويُصعب ذلك من مهمة السلطات في تعقب المتلاعبين في السوق الذين يحولون الأموال سرا إلى منتجات مالية عالية المخاطر بهدف تحقيق عائدات أعلى.

وتبدي السلطات قلقها أيضا من "التماسيح العملاقة" وهو مصطلح بدأ المنظمون في استخدامه لوصف كبار رجال الأعمال الذين ينتهكون القانون ويتحايلون على القواعد التنظيمية للسيطرة على شركات أخرى.

94 تريليون دولار الاستثمارات العالمية المطلوبة في البنية التحتية حتى 2040

قال المركز العالمي للبنية التحتية الذي تدعمه مجموعة الدول العشرين ، إن العالم يحتاج إلى استثمارات في البنية التحتية بقيمة 94 تريليون دولار بحلول عام 2040، لكن خمس تلك الاستثمارات يواجه مخاطر بعدم وجود مصادر تمويل إذا استمرت الاتجاهات الحالية في الإنفاق. وأكد المركز في تقرير أن سد تلك الفجوة في الإنفاق يحتاج إلى زيادة الإنفاق السنوي على البنية التحتية إلى 3.5 في المائة من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بحسب "رويترز".

وتضمن التقرير تفاصيل عما تحتاج إليه كل دولة للإنفاق على البنية التحتية حتى 2040 وعن القطاعات الأكثر احتياجا وما يفصلها عن الوفاء بتلك الاحتياجات بناء على الاتجاهات الحالية في الإنفاق.

وقال كريس هيلثكوت الرئيس التنفيذي للمركز العالمي للبنية التحتية "نعتقد أن تلك المعلومات مهمة للحكومات وللجهات التي تمول وتخطط وتبني مشروعات البنية التحتية في المستقبل، وتوفر مزايا اقتصادية واجتماعية للمدن صديقة البيئة".

ويهدف المركز العالمي للبنية التحتية، الذي أنشأته مجموعة الدول العشرين في 2014، إلى المساهمة في زيادة الفرص أمام الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية حول العالم. وتمول المركز حكومات من بينها بريطانيا وأستراليا والصين وكوريا وسنغافورة.

ويحتاج العالم إلى استثمار 3.7 تريليون دولار سنويا في البنية التحتية لتلبية الطلب، وهو ما يعادل الناتج الاقتصادي السنوي لألمانيا، رابع أكبر اقتصاد في العالم.

وأظهر مسح نشرت نتائجه أمس، ارتفاع ثقة الشركات الألمانية على غير المتوقع في (يوليو) الجاري، مسجلة ثالث مستوى قياسي مرتفع خلال ثلاثة أشهر مع زيادة قوة أكبر اقتصاد في أوروبا وتحسن المعنويات في مختلف القطاعات.

مبالغ ضخمة يجب انفاقها على البنية التحتية

النحاس يصعد لأعلى مستوى في عامين مدعوما بطلب قوي من الصين

سجلت أسعار النحاس أعلى مستوى لها في أكثر من عامين مدعومة بعلامات على طلب قوي من الصين، أكبر مستهلك للمعدن، ونقص في الإمدادات وضعف الدولار الأمريكي وعوامل فنية. وصعدت عقود النحاس القياسية ببورصة لندن للمعادن 3.2 بالمئة إلى 6217 دولارا للطن بحلول الساعة 1445 بتوقيت جرينتش بعد أن سجلت في وقت سابق من الجلسة 6234 دولارا وهو أعلى مستوى لها منذ مايو أيار 2015 . وتسارعت وتيرة المكاسب بعد فتح الأسواق الأمريكية. ونما الناتج المحلي الاجمالي للصين 6.9 بالمئة على أساس سنوي في الربع الثاني من هذا العام وهي وتيرة أسرع من متوسط التوقعات البالغ 6.8 بالمئة والمستوى الذي استهدفته الحكومة وهو 6.5 بالمئة مما أثار آمالا بمزيد من الطلب على المعادن الصناعية في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وهبطت العملة الأمريكية إلى أدنى مستوى في 13 شهرا أمام سلة من العملات الرئيسية وهو ما يجعل المعادن المقومة بالدولار أرخص على حائزي العملات الأخرى وهو ما قد يساعد في دعم الطلب.

ثقة قطاع الأعمال الألماني بلغت مستوى قياسيا في يوليو

بلغت الثقة في اوساط قادة قطاع الاعمال الالماني مستوى قياسيا "يثير الحماسة" في يوليو، حسب ما اعلن معهد "ايفو" الالماني، ضاربا بذلك توقعات المحللين بحصول تراجع بسيط.

وارتفع المؤشر الذي يستند الى استطلاعات للرأي إلى 116 نقطة من 115.1 نقطة في يونيو. ويعتبر مراقبون اقتصاديون المؤشر دليلا على الاداء المستقبلي لأكبر اقتصاد في اوروبا.

وكان محللون اقتصاديون شملهم استطلاع لشركة فاكتسيت للبيانات توقعوا حدوث تراجع في الثقة في شهر يوليو الجاري. وجاءت الزيادة في شهر يوليو في مؤشر ايفو نتيجة للتحسينات في نظرة قطاع الأعمال ازاء الوضع الراهن وتوقعاته للأشهر المقبلة.

وقال رئيس معهد افو كليمنس فيوست إن "الاقتصاد الألماني يتقدم للأمام"، متابعا أن "رضا الشركات بوضع قطاع الأعمال الحالي وصل لأقصى مستوياته منذ إعادة توحيد المانيا" في العام 1990. وبالنظر إلى القطاعات المختلفة في الاقتصاد الألماني، ابدت شركات البناء والتصنيع انطباعات ايجابية حول الوضع الحالي والتوقع المستقبلي. وفيما كان تجار الجملة أكثر تفاؤلا بخصوص الشهور المقبلة، فأن تقييمهم على مستوى النشاط الاقتصادي اليوم كان أكثر سلبية.

اما تجار التجزئة فأبدوا سلبية اكبر بقليل ازاء الوضع الراهن والمستقبلي. وقال الاقتصادي يورغ زونير من البنك الألماني العام للاستثمارات "كي اي دبليو"، رغم إنه من "المبهج" أن تصل مؤشرات معهد ايفو لآفاق جديدة، لكن "الأهم أن إدراك الشركات للطفرة المتسارعة بدأ ينعكس على البيانات" مثل أرقام الانتاج الصناعي.

المكاسب القوية في وول ستريت تدعم مؤشر نيكي الياباني

ارتفعت الأسهم اليابانية امس الأربعاء منهية موجة خسائر استمرت لثلاث جلسات مع تحسن المعنويات من المكاسب القوية التي تحققت في وول ستريت وزيادة إقبال المستثمرين على أسهم شركات مثل كوماتسو وهيتاشي لمعدات الإنشاء بعد الأرباح القوية التي حققتها كاتربيلر.

وفي حين تحسنت المعنويات بشكل عام، فقد اتجه المستثمرون في وقت لاحق إلى البيع لجني الأرباح من بعض الأسهم التي ارتفعت في التعاملات المبكرة مع بقائهم حذرين قبيل قرار لجنة السياسة النقدية بمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في وقت لاحق من امس الأربعاء.

إنتاج المصانع البريطانية ينمو بأسرع وتيرة منذ 22 عاما

أظهر مسح نشرت نتائجه، ، أن إنتاج قطاع الصناعات التحويلية البريطاني زاد بأسرع وتيرة منذ منتصف التسعينيات على مدار الأشهر الثلاثة الماضية على الرغم من تباطؤ الطلبيات في (يوليو) الجاري.

وارتفع مؤشر اتحاد الصناعة البريطاني للصناعات التحويلية إلى (31+) في ثلاثة أشهر حتى (يوليو)، وهي أعلى قراءة منذ كانون الثاني (يناير) 1995، مقارنة مع (22+) في الربع المنتهي في (أبريل) الماضي، وفقا لـ"رويترز".

لكن الطلبيات الجديدة تباطأت في شهر (يوليو) وحده بما يفوق التوقعات بقليل ونزل المؤشر الشهري للاتحاد إلى (10+) من (16+) في (يونيو) الماضي.

وعلى الرغم من تباطؤ طلبيات التصدير في ثلاثة أشهر حتى (يوليو) تزايد تفاؤل المنتجين تجاه الصادرات على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة إلى أعلى مستوى في 40 عاما.

وبيانات اتحاد الصناعة البريطاني، على النقيض من بيانات رسمية، ترسم صورة أقل إشراقا للإنتاج الصناعي والصادرات. إلى ذلك، تتفاوض الولايات المتحدة وبريطانيا حول اتفاق تجاري وصفه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بأنه "مهم للغاية وواعد"، في تغريدة على تويتر أمس، بحسب "الفرنسية".

وكتب ترمب، "نعمل على اتفاق تجاري كبير مع المملكة المتحدة. يمكن أن يكون مهما جدا جدا وواعدا".. وظائف! الاتحاد الأوروبي يتصرف بحمائية كبيرة مع الولايات المتحدة. كفى!"

ويزور وزير التجارة الدولية البريطاني ليام فوكس واشنطن حيث ألقى ، كلمة حول العلاقات التجارية بين البلدين في إطار بريكست، والتقى خصوصا الممثل الخاص للتجارة الخارجية الأمريكي روبرت لايتيزر.

وفي بداية (يوليو) الجاري، وعلى هامش قمة مجموعة العشرين في هامبورج في ألمانيا، قال ترمب، إن بلاده ستبرم "قريبا جدا جدا" اتفاقا تجاريا مع بريطانيا.

ارتفاع وتيرة نمو المصانع البريطانية

«دويتشه بنك» يدرس نقل 350 مليار دولار من بريطانيا إلى ألمانيا

مقر دويتشه بنك

ذكرت تقارير إخبارية، أن مصرف "دويتشه بنك" الألماني قد ينقل نحو 300 مليار يورو (350 مليار دولار) من ميزانية فرعه البريطاني إلى فرانكفورت، في الوقت الذي يعتزم فيه البنك الألماني نقل نشاط إدارة الأصول وتداول المنتجات المالية من بريطانيا إلى داخل الاتحاد الأوروبي في أعقاب قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء الاقتصادية عن مصدر وصفته بالمطلع القول إن خطة البنك الألماني التي تسمى "بو لاين" تستهدف نقل نشاط تداول المنتجات المالية إلى فرانكفورت في (سبتمبر) 2018 ونقل نشاط إدارة الأصول بحلول (مارس) 2019.

وأشارت الوكالة إلى أن نقل 300 مليار يورو سيعادل نحو خمس ميزانية دويتشه بنك الذي وصلت قيمة أصوله إلى 1.59 تريليون يورو بنهاية العام الماضي، بحسب "الألمانية".

ووفقا للوكالة فإن "مونيكا شيللر" المتحدثة باسم "دويتشه بنك" رفضت التعليق على التقرير.

وكان "جون كريان" الرئيس التنفيذي للبنك الألماني قد أبلغ الموظفين في رسالة مصورة أخيرا، أن البنك يستعد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بطريقة صعبة، في ظل وجود "الأغلبية الساحقة" من نشاط تداول الأوراق المالية للبنك في بورصة لندن مع احتمال نقله إلى فرانكفورت، لكن البنك لم يكشف عن تفاصيل هذه الخطة رسميا.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن البنك الألماني يعتزم نقل جزء كبير من نشاط التداول والخدمات المصرفية الاستثمارية من لندن إلى فرانكفورت، وهو ما يعني نقل عدة مئات من وظائف الوسطاء وحسابات نحو 20 ألف عميل إلى ألمانيا.

وقال "كريان" في رسالته المصورة "هناك كثير من التفاصيل المزعجة التي يجب تسويتها والاتفاق عليها، لكن من المحتم أنه ستكون هناك حاجة إلى نقل وظائف إلى فرانكفورت أو على الأقل إضافة وظائف في فرانكفورت".

يذكر أن بنك سيتي جروب اختار أخيرا مدينة فرانكفورت الألمانية كمركز تجاري له في الاتحاد الأوروبي عقب خروج بريطانيا من الاتحاد، وذلك بحسب مصدر مطلع لوكالة الأنباء الألمانية.

وأضاف المصدر أن الخطة ما زالت في حاجة إلى موافقة مجلس الإدارة في نيويورك. ورفض المتحدث باسم البنك التعليق.

صندوق النقد يوصي المركزي الأوروبي بالحفاظ على سياسة التيسير

قال صندوق النقد الدولي إنه على البنك المركزي الأوروبي أن يحافظ على سياسته النقدية الميسرة لفترة طويلة مع توقعات ببقاء التضخم دون المستوى المستهدف.

وفي الوقت الذي يستعد فيه المركزي الأوروبي لاتخاذ قرار في الخريف بخصوص برنامجه التحفيزي، قال صندوق النقد إن دعوات التخلي عن السياسة النقدية الميسرة "سابقة لأوانها" لأن أسعار المستهلكين لا تزيد بالقدر الكافي.

وفي تقريره السنوي عن منطقة اليورو، توقع صندوق النقد أن يصل التضخم في المنطقة إلى 1.6 بالمئة هذا العام قبل أن يتباطأ إلى 1.5 بالمئة في 2018، وهو ما يقل عن المستوى الذي يستهدفه المركزي الأوروبي عند أقل قليلا من 2 بالمئة. وتزيد توقعات الصندوق للتضخم عن أحدث تقديرات للبنك المركزي والتي نشرت في يونيو حزيران وتوقع فيها البنك وصول معدل التضخم بمنطقة اليورو إلى 1.5 بالمئة هذا العام و1.3 بالمئة في 2018.

وقال الصندوق إن مواطن الضعف في منطقة اليورو ما زالت باقية لاسيما في قطاعها المصرفي.

ودعا الصندوق إلى تسريع وتيرة إزالة القروض المتعثرة من الميزانيات، والتي تعرقل الإقراض وتبطئ النمو الاقتصادي.

وأوصى الصندوق بوضع "أهداف طموحة" لتقليص القروض المتعثرة ودعا إلى اتباع "نهج قوي لإغلاق البنوك المتعثرة". وذكر الصندوق أنه ينبغي لألمانيا، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، أن تزيد استثماراتها العامة في خطوة قد تحفز النمو والإصلاحات الهيكلية في دول أضعف بالمنطقة مثل إيطاليا.

شركات الطيران بحاجة إلى 637 ألف طيار خلال 20 عاما

أكدت شركة بوينج الأمريكية لصناعة الطيران، أن شركات الطيران ستحتاج إلى 637 ألف طيار في السنوات العشرين المقبلة لمواكبة النمو في قطاع الطيران الدولي.

وارتفع تقدير الشركة الأخير عن الحاجة للطيارين بـ3.6 في المائة من تقرير العام الفائت، وفقا لـ"الفرنسية".

وستحتاج شركات الطيران في منطقة آسيا – المحيط الهادئ وحدها 253 ألف طيار جديد، وهو ما يمثل ثلث العدد المطلوب، بحسب التقرير الذي أعده قسم الخدمات الدولية في الشركة.

وقدرت الشركة في تقرير سنوي، احتياج شمال أمريكا إلى 117 ألف طيار، وأوروبا إلى 106 آلاف طيار في الفترة من 2017 وحتى 2036.

وتوقع التقرير الحاجة إلى 648 ألف فني جديد في قطاع صيانة الطائرات، بتراجع قدره 4.6 في المائة عن تقدير العام الماضي بسبب تخفيض ساعات الصيانة المطلوبة من "بيونج 737 ماكس". وبالنسبة لأطقم الرحلات، ذكر التقرير الحاجة إلى توظيف 839 ألف مضيف جوي حتى عام 2036، منهم 173 ألفا في منطقة آسيا– المحيط الهادئ، و173 ألفا في أوروبا، و154 ألفا في شمال أمريكا، و96 ألفا في الشرق الأوسط.

والشهر الفائت، ذكرت دراسة من شركة "سي آيه إي"، المتخصصة في تدريبات الطيرات المدني، أن شركات الطيران ستحتاج 255 ألف طيار إضافي خلال السنوات العشرة المقبلة.

ويحذر عدة خبراء من أن شركات الطيران ستواجه قريبا نقصا في عدد الطيارين. إلى ذلك، أعلنت شركة داسو سيستيم الفرنسية للبرمجيات الصناعية ، توصلها لاتفاق مع شركة بوينج الأمريكية لصناعة الطيران بهدف تحديث نظامها الإنتاجي، فيما وصفته بأنه أكبر عقد في تاريخها على الإطلاق.

وقالت الشركة الفرنسية في بيان إن شركة "بوينج ستوسع تطوير منتجات داسو سيستيم"، مؤكدة تقارير نشرتها صحيفة لو فيجارو. وكانت صحيفة لو فيجارو، التي تملكها مجموعة داسو كتبت "وقعت بوينج عقدا مدته 30 عاما بقيمة مليار دولار يتم تجديده كل 10 سنوات". وفي اتصال مع "الفرنسية"، رفضت الشركة التأكيد على قيمة الاتفاق، لكنها قالت إنه "الأكبر في تاريخها".